S/PV.6014

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

الجلسة ٦٠١٤

الجمعة، ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أوربينا	(كوستاريكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سفرونكوف
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيدة ديليو
	بنما	السيد دي فنغوشيا
	بوركينا فاسو	السيد تندربيبيوغو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد لاكروا
	فييت نام	السيد بوي تي غيانغ
	كرواتيا	السيد سكراسيتش
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-59331 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل كوت ديفوار، يطلب فيها دعوته للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد بيلي (كوت ديفوار) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذِنَ لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يلاحظ مجلس الأمن أن عملية السلام، حسبما ورد في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، قطعت مرحلة حيوية مع بدء عمليات تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم في ١٥ أيلول/سبتمبر. على أن المجلس يلاحظ أيضا أن التأخير الذي حدث منذ بدء عمليات تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم في ١٥ أيلول/سبتمبر قد تبين أنه أكثر مما كان متوقعا. ويحيط المجلس علما بأن الممثل الخاص للأمين العام أشار في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، إلى أنه إذا تأخرت الانتخابات المقرر إجراؤها في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، فمن المرجح أن تتأخر عدة أشهر، الأمر الذي يُعزى أساسا إلى بعض الصعوبات اللوجستية. ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء احتمال حدوث هذا التأخير، وهو الثالث على التوالي منذ توقيع اتفاق واغادوغو السياسي، الأمر الذي يمكن أن يعرّض عملية السلام الإيفوارية برمتها للخطر.

”ويثني مجلس الأمن على الميسِّر الذي دعا لعقد اجتماع للإطار الاستشاري الدائم في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وذلك لكي تتمكن الأطراف السياسية الإيفوارية الفاعلة من معالجة جميع الصعوبات الرئيسية التي تواجه العملية الانتخابية، وبصفة خاصة من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الإطار الزمني الانتخابي الجديد. ويحث المجلس جميع الأطراف السياسية الإيفوارية الفاعلة على التعاون التام مع الميسِّر، بدعم من الممثل الخاص للأمين العام، وإظهار تصميمها السياسي على الوفاء بالالتزامات المتعهد بها في إطار اتفاق واغادوغو وفي إطار آليات متابعتها.

”وتحقيقا لهذه الغاية، يحث مجلس الأمن كذلك رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، المسؤولة عن تنظيم الانتخابات، على الإعلان عن هذا الجدول الزمني الجديد، بما في ذلك بصفة خاصة الشروع في التنفيذ الكامل لعملية تحديد الهوية وبعض المراحل الأخرى من قبيل نشر الطبعة المؤقتة والطبعة النهائية للقائمة الانتخابية، وتصنيع بطاقات الهوية وبطاقات الناخبين وتوزيعها، وتحديد تاريخ الانتخابات الرئاسية. كما أنه يشدد على أنه يتعين

على جميع الأطراف السياسية الفاعلة إيلاء اهتمام خاص للتأخير اللوجستي المتراكم.

”ويحث مجلس الأمن الأطراف الإيفوارية على أن تتخذ فورا وعلى سبيل الأولوية الخطوات الملموسة اللازمة لاستكمال عمليتي تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم بطريقة تتسم بالمصداقية والشفافية قبل نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ويعرب المجلس عن تصميمه على تقديم دعمه الكامل لعملية انتخابية موثوق بها في كوت ديفوار، على أن يكون مفهوماً أن الانتخابات الرئاسية ستُنظم قبل نهاية ربيع عام ٢٠٠٩. ويشير مجلس الأمن إلى أن جميع الأطراف قد وافقت على الالتزام بمدونة قواعد السلوك الحميد في الانتخابات والتي وقعتها تحت رعاية الأمين العام في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن أي تهديد للعملية الانتخابية في كوت ديفوار سيشكل تهديدا للسلام وعملية المصالحة الوطنية، ويؤكد من جديد تصميمه على أن يفرض، وفقا للقرارين ١٥٧٢ (٢٠٠٤) و ١٨٤٢ (٢٠٠٨)، تدابير موجهة ضد أي شخص تعتبره لجنة الجزاءات المفروضة على كوت ديفوار مسؤولا عن هذه التهديدات. ويعرب مجلس الأمن عن استعداده لإعادة النظر في نظام الجزاءات في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد الانتخابات الرئاسية.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يُطلعه باستمرار على تطور الأوضاع. ويؤكد من جديد دعمه الكامل لجهود ممثله الخاص وولاية التصديق المنوطة به، بما في ذلك التصديق الصريح على القائمة الانتخابية. ويعرب عن عزمه على أن يولي كامل الاعتبار للتقدم المحرز في العملية الانتخابية حين يستعرض ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والقوات الفرنسية التي تدعمها، قبل ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2008/42.

بذلك يكون المجلس قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.